العدد 11 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آب 2025
No. 11 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences August 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩٥٨ـ ١٩٦٣

م.د. أحمد هادي حسين
جامعة كركوك/ كلية التربية للبنات

الملخص:
يبحث هذا البحث في تطور الفكر السياسي العراقي بين انهيار الملكية وإعلان الجمهورية في عام 1958، ويقيّم التفاعلات بين القوى السياسية المعنية، وفي هذه الحالة الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتفاعلها مع السلطة الحاكمة ممثلة برئيسها عبد الكريم قاسم. يهتم البحث بتحليل الديناميات الفكرية والتنظيمية التي استخدمتها هذه الجهات الفاعلة في محاولة لزيادة دورها داخل مؤسسات الدولة، وتحديداً الجيش والنقابات العمالية، وتقديم قراءات فكرية وبرامج سياسية تهدف إلى التأثير على الاتجاه العام للدولة العراقية الحديثة. يتناول البحث أيضًا التحديات السياسية الناتجة عن غياب الحياة التنظيمية للحزب، والتزامن بين السلطة التنفيذية والموجات الأيديولوجية، وتحويل قاسم للسلطة إلى فردية مطلقة، مما أدى إلى صراع داخلي واستقطاب سياسي حاد، كان أبرز ملامحه قضية الموصل وقضية كركوك ومؤامرة الاغتيال الفاشلة ضد قاسم. يعتمد البحث على مصادر إعلامية وأرشيفية ووثائق رسمية، ويسعى إلى تقديم تفسير فكري لمواقف الأحزاب فيما يتعلق بالثورة والسلطة والدولة، وبالتالي فهم طبيعة التشكيل السياسي في العراق الجمهوري المبكر بشكل أفضل وإظهار كيف كان الصراع على السلطة بين التيارات اليسارية والقومية جانبًا حاسمًا وراء ضعف النظام السياسي في ذلك الوقت.
كلمات مفتاحية : الفكر السياسي ، العراق

Political Thought in Contemporary Iraq 1958–1963

Assistant Professor Ahmed Hadi Hussein
University of Kirkuk / College of Education for Women

Abstract:
This research investigates the development of Iraqi political thought between the collapse of the monarchy and the announcement of the republic in 1958 and assesses the interactions of the political forces involved, in this instance the Iraqi Communist Party and the Arab Socialist Ba'ath Party, and their interaction with the ruling authority represented by head Abdul Karim Qasim.The research is interested in analyzing the intellectual and organisational dynamics utilized by such actors in an attempt to increase their role within state institutions, specifically the army and trade unions, and provide intellectual readings and political programmes aimed at influencing the general direction of the modern Iraqi state .The research also deals with political challenges as a consequence of the absence of party organisational life, coincidence between the executive authority and ideological waves, and transformation of power into absolute individualism by Qasim that led to domestic conflict and acrimonious political polarization, the most prominent features of which were the Mosul affair, the Kirkuk affair, and the foiled assassination conspiracy against Qasim .The research relies on media and archive sources and official documents, and seeks to provide an intellectual interpretation of the stands of the parties with regards to the revolution, power, and the state, and thus better comprehend the nature of political formation in early republican Iraq and demonstrate how the conflict over power among leftist and nationalist currents was a decisive aspect behind the weakness of the political regime at the time.
Keywords: political thought, Iraq

اولا : الحزب الشيوعي العراقي :

كان للحزب الشيوعي تنظيم خاص في الجيش ، وكان من انشط الاحزاب السياسية في نشر افكاره بين صفوف القوات المسلحة ، فاصدر جريدة خاصة بالعسكريين اسماها صوت الجندي واطلق على العناصر المرتبطة بها اسم " رابطة العسكريين الوطنيين الاحرار ، كما انشا الحزب الشيوعي منظمة اتحاد الضباط والجنود الشرفاء[1] لم يكن لهذه التنظيمات وجود فعال في صفوف القوات المسلحة الا ما ندر واقتصر نشاطها على اصدار البيانات فقط مما دفع الشيوعيون الى تشكيل مكتب عسكري مستقل عن التنظيم المدني وله ممثل في لجان الحزب العليا واصدر جريدة "حرية "الوطن"[2]

لقد كان وصفي طاهر وساطة الاتصال بين الحزب الشيوعي وتنظيم الضباط الاحرار وقد طلبوا منه الاتصال بزكي خيري حول ضرورة قيام الحزب بالتظاهر حتى يتمكن الضباط الاحرار من استغلال تصدي السلطة للمظاهرة واعلان الثورة الا ان المظاهرات كانت صغيرة الحجم وتمكنت الشرطة من قمعها في صيف 1956 جرى اول اتصال مع الشيوعيين بوساطة رشيد مطلك وكمال عمر نظمي ، حيث ارسلا من قبل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لاخبار الحزب الشيوعي عن عزمه الاطاحة بنظام الحكم عن طريق عمل مسلح في مناورات الخريف التي تجري في الرطبة ، فقابلا عامر عبد الله وطرحا عليه هذا الراي ، ونقلا له رغبة عبد الكريم قاسم في أن يبادر الحزب الشيوعي الى تعبئة الجماهير في مظاهرات اسناد واسعة حالما تبدأ الثورة[3] .

وخلال تلك الاتصالات، كان راي عبد الكريم قاسم في المرحلة الأولى الابقاء على الملك واعلان تأييده للثورة ، ثم ابلغ الحزب في أوائل سنة 1958 عزمه على تصفية النظام الملكي[4]، واقامة النظام الجمهوري ، وانه يسعى الى تامين دعم الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية للثورة في حال تعرضه الى تدخل اجنبي عندما تحدد يوم الثورة تم تبليغ الشيوعيين بموعدها عن طريق رشيد مطلك ، وفي نفس الوقت تم تبليغ جبهة الاتحاد الوطني واحزابها عن طريق كمال عمر نظمي ، حيث كان صديق عبد الكريم قاسم وممثل الحزب الشيوعي في الجبهة الوطنية [5]

بعد اعلام الشيوعيين بموعد الثورة ، وضعت قوى الحزب الشيوعي وجبهة الاتحاد الوطني تحت الانذار لمجابهة تطورات الموقف واسناد الثورة عند قيامها ، كما اصدر الحزب الشيوعي العراقي في 12 تموز 1958 البيان التالي :

(نظرا للأوضاع السياسية المتأزمة الداخلية والعربية ، ووجود احتمالات تطورها بين اونة واخرى وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة والمعقدة ، نرى من الضروري التأكيد في الوقت الحاضر على ان شعاراتنا الاساسية هي:

1. الخروج من ميثاق بغداد ، والغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ ايزنهاور[6].
2. اطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب (حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية النشر والاجتماع ... الخ) واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين واطلاق سراحهم والغاء المراسيم والقوانين الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية .
3. اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثرواتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعاشية لجماهير الشعب .
4. قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم. وتحول الاتحاد العربي الى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية[7]

ومن اجل الوحدة العربية واقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة ونرى من المناسب التأكيد على :

1. ضرورة تجنب ابراز شعارات مبهمة او متطرفة او تلك التي تمجد هذا الزعيم او ذاك من قادة الحركة الوطنية او العربية على حساب طمس شعاراتنا الاساسية والتقليل من شان نضال الجماهير الشعبية والجبهة الوطنية .
2. ضرورة ابداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات والمؤامرات وتجاه نشاط عملاء الاستعمار والعمل بحزم وبامانة تامة لسياسة الحزب ، وعد واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة

اوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعينة ، وحول الشعارات الكبرى لحركتنا الوطنية الديمقراطية)[8].

ثانيا : حزب البعث العربي الاشتراكي في عام 1953

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا أوضح فيه ان الاستعمار يفتش في العراق عن شخصية يعهد اليها بمهمة القيام بانقلاب عسكري ، لذلك فان الحزب يحذر من الحكومات العسكرية والانقلابات التي تعود الى تجديد شباب الحكومات الرجعية في تلك الفترة. وفي بيان اخر للحزب في اوائل 1955 ، ذكر فيه بان الاستعمار اهتدى الى الانقلابات العسكرية وذلك لغرض الاحلاف العسكرية [9] بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958 ، ايدتها الاحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني، مما ادى الى التفاف الشعب حول الثورة ، وتحقيق النجاح السريع في اسقاط النظام الملكي، وفيما يلي مواقف الاحزاب السياسية من الثورة[10] :

الحزب الشيوعي العراقي:

ساند الحزب الشيوعي الثورة منذ اعلانها ، ودعا الى مؤازرة القائمين بها من خلال البيان الذي اصدره في يوم الثورة ، والذي دعا فيه الى : المبادرة فورا بأطلاق سراح كافة السجناء السياسيين الاحرار والمناضلين الشجعان ضحايا الحكم الاستعماري عربا وأكرادا، واعادة العراقيين الاحرار المسقطة عنهم الجنسية العراقية والمشردين والمنفيين والمحكومين بالإعدام كافة الى الوطن) ، كما طلب الحزب الشيوعي من الجماهير تأليف لجان الدفاع عن الجمهورية وتنظيم فصائل المقاومة الشعبية لمجابهة الحالات الطارئة [11] .

في صبيحة 14 تموز 1958 ، كتب سلام عادل تعليمات مستعجلة للحزب الشيوعي، أكد فيها على ارسال برقيات التهنئة للجمهورية وتنظيم المظاهرات الساندة لها مع تشكيل لجان الدفاع ومساندة الحكومة الجديدة، اضافة الى تعبئة الشعب والحفاظ على سرية التنظيمات وضرورة الحفاظ على النصر في 26 تموز 1958 ، بعث الحزب الشيوعي مذكرة حول جهاز التجسس القديم وطالب بتصفية مدير الامن العامة والوكلاء التابعين لها ، كما طالب بتصفية الشعب الخاصة سواء في المؤسسات المدنية او العسكرية ، كما طالب بتطهير جهاز الدولة[12] وتعبئة قوى الشعب وتدريبه على حمل السلاح عن طريق تأسيس المقاومة الشعبية ، كما طال بجعل الاذاعة ووسائل الاعلام في خدمة الثورة امكن للحزب الشيوعي ان يتمتع بوسائل اعلام هامة ، كما انه طلب تعيين الرائد سليم الفخري مديرا للإذاعة ، وتحقق له ذلك ، واستطاع ان يصدر صحيفة اتحاد الشعب في 25 كانون الثاني 1959 [13]

اعترفت الدول الاشتراكية بالحكومة العراقية بعد الثورة ، مما دفع الحكومة العراقية الاندفاع نحو المعسكر الاشتراكي ، وهذا اعطى فائدة اضافية للحزب الشيوعي ، كما ان عبد الكريم قاسم اراد تجنب الغرب عن طريق تأجيل تعاون العراق المبكر الاتحاد ، الا ان مجلس الوزراء اقنعه بضرورة التمثيل الدبلوماسي خوفا من عزل مع السوفيتي العراق دوليا[14]

ظهرت أولى الشعارات الشيوعية المؤيدة للاتحاد السوفيتي الى الشارع العراقي في 5 اب 1958 اثناء التظاهرات التي نظمها الحزب الشيوعي العراقي بعد تصدع العلاقة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، حيث هتف المتظاهرون حينها (اللاتحاد الفيدرالي والصداقة السوفيتية) [15] عند توزيع الحقائب الوزارية ، احتل المدنيون عشرة حقائب وزارية ، وقد وزعت هذه الحقائب على احزاب جبهة الاتحاد الوطني باستثناء الحزب الشيوعي فلم يمثل في الوزارة الأولى لضرورات سياسية كان اهمها الحفاظ على هوية الثورة القومية ، وخشية من ردود الفعل الداخلية والخارجية التي قد تحصل من جراء اشتراكه [16]، الا ان هناك اعتقاد بان رجل الاقتصاد ابراهيم كبه الذي اصبح وزيرا للاقتصاد من الماركسيين المستقلين لقد استمرت الاتصالات بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم عن طريق رشيد مطلك واعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الذين كانوا يزورون عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع بناءً على بطاقات زيارة دائمة وفي جميع الأوقات[17]

حزب البعث العربي الاشتراكي سبق وان ذكرنا ان حزب البعث العربي الاشتراكي كان على علم بموعد الثورة ، وكان الأكثر حماسا واستعدادا لتقبل فكرة الثورة ، والعمل على تحقيقها ، الأمر الذي جعل القيادة

القطرية تعمل على وضع الجهاز الحزبي في حالة انذار تحسبا لأي طارئ ، وعند اذاعة البيان الاول للثورة ، عمل الحزب على تعبئة الجماهير من خلال التظاهرات[18]

تناهر الأحزاب السياسية

اولا : مواقف الحزب الشيوعي سبق وذكرنا أن الحزب الشيوعي ، ساند ثورة 14 تموز منذ بداياتها ، وقد اتسع نشاطهم بعد احتدام الصراع بين عبد الكريم قاسم والحركة القومية ، مما ادى الى اعتماد عبد الكريم قاسم على الشيوعيين ، فاخذوا المزيد من مواقع القوة ، وسيطروا على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية ، والمنظمات المهنية ، واحتلوا المواقع المهمة في الجيش واجهزة الدولة الحساسة بحجة مساندة الثورة والدفاع عنها ، وفي ذلك يقول تقرير أمني: (في تسللهم للسلطة كانوا يحرصون على الظهور بمظهر الوطنيين المؤيدين لنظام قاسم لكي لا يثيروا انتباه القوى الوطنية المحلية والعربية ولكي لا يثيروا انتباه العالم على خططهم)[19]

بعد سحق حركة الشواف في الموصل 1959 تمكن الحزب الشيوعي من ضرب الكثير من خصومه السياسيين ، فقد وجه سلام عادل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 31 آذار 1959 ، رسالة الى عبد الكريم قاسم ، دعا فيها الى زيادة التعاون والتضامن وضرورة إيجاد رابطة مع الحزب الشيوعي تسمح بابداء وجهات نظر الحزب في المسائل الوطنية المختلفة والشؤون العامة بصورة مباشرة وقال : اننا احق من غيرنا في ضمان فرصة التداول المباشر معكم طلبت قيادة الحزب الشيوعي المشاركة في مسؤولية الحكم بصورة علنية ولاول مرة في بيان أصدرته اللجنة المركزية في 28 نيسان 1959 جاء فيه (وحرصا من حزبنا الشيوعي على تعزيز حكومة الجمهورية وترصينها على اساس الثقة الشعبية ووحدة الصفوف المتراصة فانه يطالب بمشاركته في مسؤولية الحكم جنبا الى جنب مع ممثلي الاحزاب والقوى الديمقراطية المخلصة ، وان هذه المطالبة لا تصدر من رغبة في جني المكاسب السياسية او اية رغبة ضيقة أخرى ، بل انها مطلب شعبي ملح يتجاوب مع ضرورات صيانة الجمهورية وتعزيزها).

في 29 نيسان 1959 كتبت (اتحاد) الشعب) مقالا افتتاحيا بعنوان (مساهمة الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم عامل هام في ضمان مساندة الشعب والراي العام العربي والعالمي)[20] ، كما طالب الحزب الشيوعي باربع حقائب وزارية بضمنها وزارة الداخلية، حيث بقيت مديرية الامن والشرطة عصية على نفوذ الشيوعيين حاول الشيوعيون اقناع عبد الكريم قاسم في مفاوضات سرية استمرت حتى أواخر نيسان وكسبه الى جانبهم في الحصول على مقاعد في مجلس الوزراء ، ولم يتم الكشف عن نوع المقاعد الوزارية التي يطالبون فيها ، الا عندما عبر قادة الحزب لقاسم عن موقفهم لاخذ اربع حقائب وزارية من بينها وزارة الداخلية لقد انتشرت اصداء حركة الحزب هذه في نطاق واسع ، وقرع القوميون في البلدان العربية المجاورة طبول الانذار بالخطر، وفي واشنطن وصف (الن دلاس) سدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الوضع بأنه اخطر ما في عالم اليوم[21]

استاء عبد الكريم قاسم من مطالب الشيوعيين وافصح عن ذلك في خطابه في 30 نيسان حيث هاجم الحزبية والاحزاب قائلا : ان التكتلات العنيفة والحزبية والاحزاب لا تفيد البلاد وتجعلها في مأزق حرج في الوقت الحالي) . استمر الحزب الشيوعي في تحدي السلطة والاصرار على مطلبهم ، فبعثت قيادة الحزب الشيوعي رسالة في مايس 1959 جاء فيها اننا نعتقد بان تركيبات الحكم في جمهوريتنا وعلى الاخص تركيب السلطة القائدة لم يجر حتى الآن على قاعدة التمثيل اتنا الشعبي الصحيح ويحرم من حق المساهمة في سلطة الحكم ممثلي حزب كحزبنا اذ اقدمنا على المطالبة بالمساهمة بتحمل المسؤولية انطلاقا من شعورنا بالمسؤولية) فشلت محاولات الحزب الشيوعي في تغيير وجهة نظر عبد الكريم قاسم اتجاههم ، فقد عمل عبد الكريم قاسم وبمساعدة محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي استغل غياب رئيس الحزب كامل الجادرجي - الذي ذهب الى موسكو للعلاج _على تحدي الشيوعية ، لكي يختاروا بين البقاء معلقين بكمة او السير وحدهم ، وكان ذلك في تصريح ادلى به محمد حديد في 19 مايس قال فيه (لا) يمكنهم البقاء لا مبالين برغبات زعيم البلاد وانهم بذلك يتخلون عن كل نشاط فورا) ، وكان ذلك مفاجأة مذهلة لان الوطنيين الديمقراطيين كانوا قد تحدثوا قبل احد عشر يوما في صالح دخول الشيوعيين الى الحكومة [22]

كما فشل الحزب الشيوعي في تبديل موقف الحزب الوطني الديمقراطي في تجميد نشاطه فلذلك أصدر المكتب السياسي للحزب قرارا في 22 مايس 1959 بايقاف حملته التثقيفية بشعار المشاركة في الحكم بدعوى ان الحزب حقق شطرا مهما وهو صيانة الجمهورية ، والوحدة الوطنية بزعامة عبد الكريم قاسم ، كما أن عبد الكريم قاسم لم يقف موقف حازم ضدهم ، ويظهر ذلك من خلال المقابلة التي اجراها معه الصحفي البريطاني (اتوني تانغ) في 28 مايس 1959 حيث قال انه يراهم يناضلون لمصلحة البلد) و (انهم ابناء الشعب) و (انهم اناس مخلصون) من الجدير ذكره ان تراجع الحزب الشيوعي عن المشاركة في السلطة لم يكن من محض ارادته بل ان السبب الرئيسي يرجع على حد قول حنا بطاطو : ان الحزب الشيوعي السوفيتي مارس ضغطا كبيرا على القيادة الشيوعية العراقية بايقاف حملة المشاركة في الحكم)[23]

كان أكثر الأمور ازعاجا لعبد الكريم قاسم استمرار توارد التقارير عن محاولات وشيكة لاستعمال القطعات الموجودة بامرة ضباط شيوعيين للقيام بمحاولة انقلابية ضده ، وعلى الرغم من أنه اصبح واضحا بأنه لم يكن اساس لمصداقية ذلك الانقلاب ، الا ان عبد الكريم قاسم قد صدق تلك الروايات ولو لبعض الوقت والدليل على ذلك ان الخطب التي القاها عبد الكريم قاسم في 14 15 و 16 حزيران في كلية الاركان ونادى الضباط وامام لواء المشاة الخامس والعشرين ، فقد اصر على موضوع واحد هو الحاجة الى بقاء الاحزاب خارج الجيش وكرر مرارا عدة قوله (انا لا انتمي الى اي حزب) و (انني لا احب الاحزاب ولا الميول ، مهما كان لونها أن تتسلل إلى صفوف القوات المسلحة في ظل اية ظروف) [24].

يبدو ان الشيوعيين قد هيأوا انفسهم ووضعوا خطة لتسلم السلطة ، ولكن عندما عرضوا الأمر على قيادة الحزب جاء الرد بالرفض بعد جدال عنيف في اجتماع طارئ للمكتب السياسي للحزب الشيوعي ، علما ان سلام عادل ، كان يؤيد الخطة الا ان الاكثرية رفضت الفكرة. لقد تسربت اخبار هذا الانقلاب الشيوعي ، فقد اتهمت جريدة الثورة في 24 حزيران وبصورة مباشرة حزبا معينا بمحاولة توريط العسكريين في السياسة ، مما دعا عبد الكريم قاسم ان يقوم بتوجيه ضربتين قويتين الى الشيوعيين ، ففي السادس والعشرين من حزيران اوقف الدوريات الليلية المسلحة لقوة المقاومة الشعبية ومنع استعمال اعضائها للسلاح الا لاغراض التدريب او لتنفيذ مهمات خاصة مرخصة ، وفي التاسع والعشرين منه ، حال على التقاعد ستة ضباط شيوعيين رد الحزب الشيوعي على الاجراءات التي اتخذها عبد الكريم قاسم بالاتفاق مع يساري الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني[25] ، وتشكيل (جبهة الاتحاد الوطني) و استعمال هذه الجبهة لدعم مطالبه وفي صراعه مع عبد الكريم قاسم ومنها اعادة تسليح قوة المقاومة الشعبية ، كما ارسلت هذه الجبهة مذكرة لعبد الكريم قاسم حول الوضع السياسي ، الا ان عبد الكريم قاسم ادرك ان هذه الجبهة مشروعا شيوعيا ، لذا لم يعترف بها لان الاحزاب التي تألفت منها لا وجود رسمي لها . في 3 تموز 1959 ، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي تعميم داخلي امر اعضاءه بـ (عدم السماح باغتصاب السلطات او العصابات الاجرامية لأي من مكاسب الحزب والرد بصلابة وخصوصا في المناطق والمدن التي يتمتع الحزب فيها بنفوذ واسع ، على كل اجراء موجه ضد الحزب أو أي من التنظيمات الشعبية حتى وان ادى ذلك الى صدامات أو إلى قتال متبادل)[26].

وعلى اثر ذلك حصلت في 4 تموز مواجهات دموية في منطقتي الاعظمية والفضل في بغداد بين الشيوعيين واعضاء المقاومة الشعبية من جهة والبعثيين والعناصر القومية المحافظة من جهة أخرى، وقتل وجرح على اثرها عدد من الجانبين ولم يكن بامكان عبد الكريم قاسم التخلي كليا عن الشيوعيين لذلك اظهر في خطابه في 7 ايلول روح التسامح واستعداد للتعاون مع الشيوعيين ووعد بفترة انتقالية قصيرة وقال (ساطلب انا بنفسي من الاحزاب ان تدخل ميدان العمل) و (سوف اعمل اقامة جبهة وطنية واضاف قائلا ان كل الاحزاب اخواني ، الحزب الديمقراطي حزب شقيق ومتفق معي ، والحزب الشيوعي حزب شقيق ومتفق معي ، والحزب الكردي الديمقراطي] حزب شقيق ومتفق معي ، والاحرار في هذا الوطن والمستقلون اشقائي ومتفقون معي وكلهم وراء الزعيم) [27]

وفي اليوم نفسه التي المكتب السياسي للحزب الشيوعي تعليماته الواردة في تعميمه الداخلي الصادر في 3 تموز ولكنه أوضح في تصريح علني صدر في التاسع من الشهر نفسه وبلهجة لا تقبل التاويل ، انه ليس على استعداد للركوع امام رئيس الوزراء ، وجاء فيه كما احترم حزبنا مواقف الزعيم عبد الكريم قاسم

فانه ، وبفضل المنزلة التي يمتلكها بين قطاعات واسعة من الشعب ، عبر في الماضي وسوف يستمر في المستقبل عن ارائه الخاصة ببعض المسائل السياسية - كالحاجة الى الحياة الحزبية والى (جبهة اتحاد وطني بين اشياء اخرى - اذ رأى ان هذه الاراء محسوبة بشكل افضل لحماية الجمهورية أو المصلحة العامة) [28].

يذكر عدنان جلميران عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اعترافته في 28 اذار 1963 أنه عندما طرح الحزب الشيوعي العراقي ، شعار المشاركة في الحكم ، كان - جورج تلو . عضو المكتب السياسي للحزب يعالج مرضه في موسكو ، وفجأة عاد الى العراق مزودا بتعاليم صريحة توصي الحزب الشيوعي العراقي بعدم استفزاز عبد الكريم قاسم وبسحب شعار "الاشتراك في الحكم ونتيجة لتلك التراجعات التي قام بها الحزب الشيوعي ، اتخذ عبد الكريم قاسم لتهدئة الشيوعيين ، وذلك باصدار مرسوم جمهوري في 13 تموز 1959 بتعيين وزراء جدد [29]

يمكن ان يقال ان طلب الحزب الشيوعي المشاركة في السلطة ليس خطأ وذلك لدور الحزب الشيوعي في تلك الفترة، الا انه لم يتخذ الطريقة الصحيحة في طرح الشعار على الجماهير ، كما أنه لم يحسب النتائج المترتبة عليه ، مما ادى الى افساد علاقات الحزب مع السلطة المركزية . ايد الشيوعيون هذا التعديل الوزاري وابرقوا الى رئيس الوزراء يقولون (بضم العناصر المخلصة والوطنية الى مجلس الوزراء ، قمتم بخطوة اخرى ... باتجاه تقوية التضامن بين الشعب وحكومته الوطنية) وخلال الاحتفالات بعيد الثورة ، حصلت مصادمات دموية في وسط وجنوب العراق راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين[30] ، كما حدثت اضطرابات دامية في كركوك اتخذت بعدا اوسع مما تقدم وذهب ضحيتها قتيلا أو أكثر من ذلك أثارت هذه الاحداث الزعيم عبد الكريم قاسم فالقى خطابا في كنيسة ماريو يوسف في 19 تموز 1959 ، شن فيه هجوما عنيفا على الشيوعيين بعد المجزرة التي ارتكبت في كركوك وفي مدن العراق الأخرى في المسيب والديوانية والحي والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين وقال : (ان) ما حدث اخيرا في كركوك فانني اشجبه شجبا تاما وباستطاعتنا ايها الاخوة ان نسحق كل من يتصدى لابناء شعبنا باعمال فوضوية نتيجة للحزازات والاحقاد والتعصب الأعمى)[31]

كما عقد مؤتمر صحفي في 29 تموز شجب بشدة ما جرى في كركوك والذي أريد له ان يتكرر في الناصرية والسماوة وبغداد والكاظمية والكرخ ، كما ذكر عبد الكريم قاسم خلال لقائه مع وفد الاتحادات والنقابات العمالية في 3 اب ان الذين يدعون بالحرية والذين يدعون بالديمقراطية لا يعتدون اعتداء وحشيا ، ان حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخنا ، ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا) لذلك عقد الحزب الشيوعي اجتماعا موسعا للجنة المركزية بعد وقوع هذه الحوادث واتخذ عددا من القرارات، انتقد فيها الاعمال التي وصفها بالعفوية ، وبذلك فان الحزب اعترف بالخطأ الذي وقع فيه ، وعد ما حدث في مدن العراق بأنها اندفاعات خاطئة ، وبذلك فان الحزب مارس النقد الذاتي[32]

ادت حوادث كركوك الى ازدياد البون بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ، وبدات الاجهزة الامنية بملاحقة الشيوعيين واعتقالهم واحالتهم الى المجالس العرفية التي صدرت احكاما ثقيلة بحق عدد منهم كما عطل فاعلية قوة المقاومة الشعبية ، واغلق مشروع اتحاد الشباب العراقي في المحافظات، وختم مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال ، وسرح ما لا يقل (1700) احتياطي في الدورة الثانية عشر التي يحظى الشيوعيون بنفوذ واسع بين صفوف افرادها كما عمل عبد الكريم قاسم في 6 ايلول الى الغاء قانون رقم (78) لسنة 1959 الذي كان قد عهد عمليا الى اللجنة التاسيسية للاتحاد العام لجمعيات الفلاحين الشيوعية اساسا بسلطة الترخيص للوحدات المحلية للاتحاد ، وبموجب القانون الجديد رقم (139) لسنة 1959 ، انتقلت هذه السلطة الى حكام المحافظات ، وكان هذا الأمر أكثر ايذاء للشيوعيين ، ولعب دورا في ابعاد الناس عنهم ان محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في 7 تشرين الأول من قبل البعثيين ، وفشل هذه المحاولة دفع الشيوعيين الى التحرك باتجاهين الأول ، استغلال المحاولة للوصول الى السلطة ، حيث نزل الحزب الشيوعي الى الشوارع لتهدئة الوضع والسيطرة عليه بعد فترة قصيرة من اطلاق النار على عبد الكريم قاسم ، وفرضوا حظر التجوال ، واصدار الحزب تعميم داخلي ابرز ما جاء فيه : اما اذا ما قتل قاسم فان الحزب سيعتبر ان النظام انتهى ولم يضع ثقته حتى في العبدي رئيس الاركان والحاكم العسكري العام

وفي هذه الحالة يجب ان يكون اعضاء الحزب على استعداد لمهاجمة الترسانات واعتقال كل من يقاوم او حتى قتله[33].

يقول طالب شبيب عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي حينذاك كان فشل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم لصالح البعث لانها لو نجحت لاستلم الحزب الشيوعي السلطة بصورة تلقائية اذ لا يوجد بديل عنهم) ، كما ان الضباط البعثيين والقوميين لم يذهبوا بعد محاولة ضرب عبد الكريم قاسم الى وزارة الدفاع بل ذهب اليها الشيوعيون والقاسميون وسيطروا على كل شيء اما الاتجاه الثاني : فهو التقرب الى عبد الكريم قاسم والتعاون معه ، فقد نشطت جريدة اتحاد الشعب في استنكار المحاولة وشن حملة قاسية ضد منفذيها واطلاق النعوت الكثيرة عليها والتحريض ضد حزب البعث كما نظم الحزب الشيوعي مسيرة حاشدة في 4 كانون الأول بمناسبة خروج عبد الكريم قاسم من المستشفى ورددوا شعارات منها (يدا بيد مع الحكومة الوطنية للحفاظ على النظام)[34] . وبذلك فان الحزب الشيوعي استفاد من محاولة الاغتداء ، حيث تم انكفاء انتهاكات كركوك عن الذاكرة العامة حتى ان عبد الكريم قاسم نفى فيما بعد اشتراك الشيوعيين في حوادث كركوك ، كما رافق ذلك تحول المزاج الجماهيري باتجاه الحزب[35] وتجدد يظهر ان الحزب الشيوعي قد ربط مصيره بمصير عبد الكريم قاسم على امل ان يودي ذلك الى الاستيلاء على السلطة ، ويعتقد الحزب أن بقاء عبد الكريم قاسم في السلطة هو أمل الشيوعيين في الوصول الى اهدافهم برزت مرة اخرى فكرة السيطرة على السلطة في التنظيم العسكري ، وكان من ابرز الداعين إلى هذه الفكرة العميد الركن الطيار جلال جعفر الاوقاتي الذي طرح فكرة الاستيلاء على وزارة الدفاع، واعد ان عملية السيطرة على وزارة الدفاع هو عملية السيطرة على السلطة ، ويذكر ثابت العاني ان جلال الاوقاتي قال : (لو اصبح عبد الكريم قاسم سكرتيرا للحزب الشيوعي العراقي لازم انزيحه ، لانه سوف يدمرنا ويدمر نفسه) [36].

تعاطف سلام عادل مع هذا المقترح ، الا ان الذي جاء من اعضاء المكتب السياسي في حزيران 1961 كان مخيبا للامال ، حيث تضمن نقدا لاذعا للجنة العسكرية وحذر المكتب العسكري من المغامرة في عام 1962 تقدم الأكراد الديمقراطيون الى الشيوعيين باقتراح للعمل سوية ضد عبد الكريم قاسم وقالوا : (اذا) وحدنا قوانا فاننا نستطيع الاستيلاء على السلطة) ، لكن الشيوعيين لم يكونوا يعتقدون ان ائتلافا كهذا يمكن ان يرجح كفة الميزان لصالحهم فلذلك رفضوا الاقتراح وجه الشيوعيون ندائهم الى الحكومة لاجراء تطهير واسع وفعال في صفوف الجيش واطلاق سراح الوف المعتقلين السياسيين ، واعادة حرية العمل لحزبهم ، كما دعوا التوجهات الفكرية ممثلة بجبهة الاتحاد الوطني الا ان عوامل كثيرة كانت تدفع الى ضعفها فلم تجد برنامجاً واضحاً لها الأمر الذي دفع بالعسكريين الى الهيمنة عليها والمهمة منها ، ناهيك عن عدم وجود انسجام فكري بين اعضاء التشكيلة الوزارية ، فضلاً عن أنها لم تمثل مجموع القوى السياسية ويضاف الى ذلك عدم وجود دور فاعل لمجلس السيادة العدم ممارسته أية سلطة حقيقية، مما يعني ان هناك حسابات اعدت لهذه الوزارة السيطرة الزعيم عبد الكريم قاسم على الإدارات المخطط لها جميعها. ثانياً - الصراع على السلطة[37]

بعد مدة وجيزة من قيام الثورة ، احتدم الصراع على السلطة بين قادة الثورة وبين اطراف الحركة الوطنية ، مما أفضى طابعاً فكرياً على الأزمة السياسية التي تبلورت في غضون الاشهر القليلة التي تلت الثورة ، أدى ذلك عملياً الى تفتت الجبهة الوطنية وافضى الى سيطرة تيارين تمثل الأول في حزب البعث والذي حظي بتأييد القوميين [38]، اما التيار الثاني تمثل بالحزب الشيوعي العراقي الذي حظي بتأييد اليساريين حاول الحزب الوطني الديمقراطي ممثلاً برئيسه كامل الجادرجي أن يخفف من حدة الصراع بين الاتجاهين المتعارضين، فاتصل بقيادة الحزبين ليبين رأيه في ان الثورة يجب أن تكون ثورة الشعب باجمعه وليس لطبقة أو فئة معينة محذراً من مغبة استئثار اياً منهما بالحكم ، مما يؤدي الى انشقاق خطير في وحدة الصف الوطني وما يمكن أن تتركه من اثار سلبية على مسيرة الثورة في خضم ذلك الصراع تبلور انجام فردي واضح المعالم في الحكم متمثلاً بشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم والذي اراد الاعتماد وبصورة متزايدة على الحزب الوطني الديمقراطي لتعزيز مركزه، مما ادى في واقع الأمر الى نقل أثار الأزمة السياسية إلى صفوف الحزب والتي أفضت إلى نهايته كان العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من بين ابرز الضباط الداعين الى الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة وقد اتخذها شعار لدعوته

وهدفاً لبلوغه السلطة ، اخذ بالحسبان ايمانه بان الضباط الاحرار والقوميين الى جانبه ومن المؤيدين بشدة لهذه الدعوة ، بينما كان الزعيم عبد الكريم قاسم من المعارضين لهذه الدعوة الامر الذي انعكس بقوة في مسار الاحداث وعلى الثورة بدأ الزعيم عبد الكريم قاسم يستهدف العقيد عبد السلام محمد عارف محاولاً اضعافه وفي الوقت نفسه تم تعيين اعوان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم من الضباط في المراكز الحساسة[39]. ظهرت بوادر هذا الاتجاه عندما احتدم الصراع بين الزعيمين حول المناصب الحساسة في مجلس الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة الأمر الذي افضى الى اقصاء العقيد الركن عبد السلام عارف من مناصبه جميعها في 30 ايلول 1958[40]، ومن ثم تقديمه الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة بعد تفاقم الصراع وتشعبه الذي تزامن مع إعفاء جابر عمر من وزارة التربية وفؤاد الركابي من وزارة الأعمار ليحل محلها كل من هديب الحاج حمود ومحمد حديد اخذ الزعيم عبد الكريم قاسم يعمل بكل قدراته على تثبيت سيطرته على الوزارة فقام بتنحية الوزراء الذين يعدون من القوميين الا انهم اثروا الاستقالة الجماعية الامر الذي دفع بالزعيم عبد الكريم قاسم الى تشكيل وزارة جديدة في 7 شباط 1959 التي لم يكن طابعها حزبياً ومع ذلك يمكن ملاحظة الطابع اليساري الذي كان طاغ عليها ، والتي لم تدم أكثر من سنة بعد تنحية العقيد عبد السلام عارف والقاء القبض عليه ، انتقلت زعامة دعاة الوحدة العربية الشاملة الى رفعت الحاج سري، رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية ، وتم الاتفاق مع العقيد ناظم الطبقجلي بالقيام بحركة عسكرية بالتعاون مع الضباط الوحدويين وارغام الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على الاستقالة أو قتله فوراً[41] وقد انضم العقيد عبد الوهاب الشواف اليهم في الأول من آذار 1959، وبالفعل أعلنت الحركة في 8 آذار 1959 ، الا ان تحرك الزعيم الركن عبد الكريم قاسم كان أسرع مما أفشل الحركة وتم قمعها عن طريق الدبلوماسية والقوة العسكرية وتم إعدام في 20 أيلول 1959 المتهمين جميعهم حاول الحزب الوطني الديمقراطي تقديم مذكرة في السابع من شباط الى الزعيم عبد الكريم قاسم مؤكداً فيها مجموعة من المقترحات، هادفاً من وراء ذلك استمرار[42]

بعد مجموعة متغيرات ضد القوى القومية، وسيطرة الحزب الشيوعي العراقي واحتوائه للمنظمات الجماهيرية ، تبلور خلاف فكري وسياسي واضح المعالم والابعاد بين الحزب الوطني الديمقراطي وبين الحزب الشيوعي العراقي حتى وصل الى حد الصدام بين اعضاء الحزبين في النعمانية وكربلاء والشامية اشتد الصراع بين الحزبين حول أحياء جبهة الاتحاد الوطني وصيغة التعامل ولم يكن كامل الجادرجي ورفاقه ضد التعاون مع الحزب الشيوعي اذا ما استبعد العوامل الخارجية والتزم بتنفيذ بنود أي اتفاق يبرم بين القوى الوطنية نصاً وروحاًحمل الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الشيوعي العراقي ، مسؤولية انهيار الجبهة الوطنية موضحاً انه يرمي من وراء ذلك تحويل الاحزاب الى اتباع للحزب الشيوعي العراقي ، ومن جانب آخر لم يكن هناك مجال لالتقاء الحزب مع القوى القومية المؤثرة فعلاً لاختلاف ارائها نظرها حول اقصاء العقيد الركن عبد السلام عارف ، وحركة عبد الوهاب الشواف ومحاولة اغتيال الزعيم الركن عبد الكريم قاسم كل ذلك ولد ردود فعل سلبية في صفوف القوى القومية التي كانت ترى في الحزب الوطني الديمقراطي مجرد أداة تابعة الى الحزب الشيوعي العراقي [43]

ثالثاً ـ الاتجاهات الفكرية والسياسية وموقفها من السلطة

كانت حكومة ثورة 14 تموز 1958 تعد نفسها حكومة مؤقتة لذلك لم تعترف رسمياً بالأحزاب السياسية ، كما انها لم تنكر على الأحزاب حقها في العمل السياسي ، وبما أن الثورة قد الغت القانون الأساسي ، فأن الاحزاب سعت لدى زعماء الثورة لاستعادة حقها الشرعي في العمل السياسي على اساس ان القانون الاساسي ، اصبح لاغياً فلذلك يكون قرار حل الأحزاب لاغياً ايضاً ، كما صرح بذلك محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي وحسين جميل وصديق شنشل[44]

سمح الزعيم الركن عبد الكريم قاسم للأحزاب التي كانت مجازة في العهد الملكي بالعمل الأمر الذي دفع بالحزب الشيوعي العراقي مضاعفة نشاطه السياسي سيما بعد حركة عبد الوهاب الشواف ، واظهروا وكأنهم المسيطرون على المسرح السياسي الأمر الذي دفع بالزعيم قاسم أن يوجه نداء الى الاحزاب يطلب منهم التوقف عن الصراع السياسي ليتسنى تشكيل الحكومة الدائمة واقامة النظام الدستوري لكسب تلك الاحزاب ، وقد توجت هذه السياسة بإصدار قانون الجمعيات في الأول من كانون الثاني 1960. عرف القانون المذكور " الحزب " بانه جمعية ذات غايات سياسية ، كما اشترط في عضو الحزب ان يكون

عراقي الجنسية، ولا يجوز لافراد القوات المسلحة ومن يعمل بإمرتها ولا القضاة او موظفي الخدمة الخارجية او أي تلميذ في المدرسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ولا لرؤساء الوحدات الادارية الانتماء الى أي حزب من كما نص القانون على ان للحزب بمجرد انشائه أن يصدر صحيفة سياسية تعبر عن آرائه واستناداً لذلك فقد تقدمت اربعة احزاب سياسية في الاحزاب أما الاسباب الموجبة لهذا القانون هو أن قانون الجمعيات المرقم 63 لسنة 1955 مبنى على أساس منح السلطة التنفيذية " وزارة الداخلية ومجلس الوزراء سلطات مقنعة فى اجازة الاحزاب ورقابتها وحلها وحرمان الكثير من حق الانتماء دون سبب مقنع مما يعد من الاحكام المنافية لمبادئ التنظيم السياسي في البلاد والديمقراطية، وبما أن مدة الانتقال اصبحت على وشك الانتهاء فقد شرع هذا القانون لتنظيم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي [45]

الخاتمة:

بعد تحليل دقيق للفكر السياسي في العراق خلال فترة التحول بين عامي 1958 و 1963، اتضح أن هذه الفترة كانت نقطة تحول في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، لأن البلاد مرت بصراع فكري وسياسي حاد بين الحركات القومية واليسارية والليبرالية، لكنها افتقرت إلى نوع الهيكل المؤسسي الذي يمكنه استيعاب التنوع السياسي وتوجيهه نحو الاستقرار.

خلال هذه الفترة، كانت هناك محاولات متضافرة لإعادة تشكيل هوية الدولة العراقية، ولا سيما من خلال تبني مشاريع فكرية متنافسة، بما في ذلك الاشتراكية الثورية ذات التوجه الدولي للحزب الشيوعي ضد المشاريع ذات التوجه القومي العربي للبعثيين والناصريين. وقد أظهرت التجربة أن تباين هذه الاتجاهات، إلى جانب فردية الحكومة وغياب الحياة الحزبية الديمقراطية في ظل النظام، كان من بين الأسباب الأكثر وضوحًا لعدم استقرار المشهد السياسي وانهيار نظام قاسم في انقلاب 8 فبراير 1963.

لا تسعى الدراسة الحالية إلى مجرد توثيق الحقائق، بل تسعى إلى فهم الاتجاهات الفكرية التي أثرت على الخيارات السياسية وقياس مدى نجاح هذه التيارات أو فشلها في بناء دولة مستقلة فكريًا وسياسيًا. وعلى هذا الأساس، توفر فترة الدراسة أرضية خصبة لفهم أكثر دقة لتطور الفكر السياسي العراقي وتداعياته على مدى العقود التالية.

الهوامش

(1) مجيد خدوري ،العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٩٦٦، ص45

(2) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسة في العراق من ١٩٥٣_١٩٥٨،دار المعارف للنشر والتوزيع،بغداد،١٩٩٩،ص٢٩٣

(3) جريدة اتحاد الشعب، العدد٢٤٩، ١٤ تموز ١٩٧٤

(4) قابل محسن كاظم ،الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨_١٩٦٨،اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة سانت كلمنت، ٢٠١١،ص١٣٠

(5) عامر عبد الله ، حين كانت الثورة تطرق على الابواب ، جريدة اتحاد الشعب ، العدد 249 ، 14 تموز 1974 ، ص 4 .

(6)محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٣،ص١٤٥

(7)سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق 1958 – 1963 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 2005 ، ص 53 – 54 .

(8)جريدة اتحاد الشعب ، بغداد ، العدد 142 ، 17 تموز ، 1960

(9)شيلي العيسمي ، ملحق محاضرات من تاريخ الحزب – محاضرات لفيف في مدرسة الاعداد الحزبي ، بغداد ،1971 ، ص 21.

(10)جواد كاظم البيضاني موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية 1958 – 1968 ، دار العباد للطباعة ، بغداد ، 2004 ، ص52

(11)بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في 14 تموز 1958 ، انظر : جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العدد 147 ، 18

(12)جريدة طريق الشعب ، بغداد ، العدد 52 ، 14 تموز 2004

(13)ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق ، ص 485 ؛ طالب عبد الغني جار الله ، اثر مشاريع الدولة العثمانية في البلدان العربية على العلاقات العثمانية – الالمانية 1761 – 1896 ، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية ، العدد 6 ، الجزء 1 ، تشرين الثاني 2024 ص 220 .

(14)انوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، ص 106 .

(15)قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1978 ، ص 139 .

(16) المصدر نفسه ، ص 140.

(17)وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ، 1989 ، ص 157

(18)ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 485 ؛ دلال منال نوري ، هنود الجيش البريطاني في العراق ودورهم العسكري في حصار الكوت (1914 – 1016) ، مجلة مداد الآداب ، مجلد 15 ، عدد 39 ، 2025.

(19)سمير عبد الكريم ،اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج٢،ط١،دار المرصاد، بيروت، ١٩٨٦،ص٩٤

(20)جريدة الإنسانية ، بغداد ، العدد 17 مايس 1959

(21)صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، بيروت ، 1993 ، ص 91

(22)عزيز الحاج ، مع الاعوام . من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 1969 ، بيروت 1981 ، ص 56

(23)جريدة اتحاد الشعب، العدد٩٩، ٢٣مايس ١٩٥٩

(24)جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٢٠٢ ،٢٧تموز ١٩٥٩

(25)جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز اسرراها واحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠،ص٢٣٢

(26)جريدة البلاد، بغداد ،العدد٢٣٤، ٥تموز، ١٩٥٩

(27)جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد 202 ، 27 تموز 1959، ص2

(28)جريدة اتحاد الشعب ، بغداد ، 10 تموز 1959

(29)محمد محسن الجابري ، الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963 ، دار المرتضى ، ط 1 ، بغداد ، 2007، ص 60 ؛ أديب صالح عبد و رسل ابراهيم محمود ، الحرب العالمية الاولى وتداعياتها على الدولة العثمانية 1914 – 1920 ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد 19 ، العدد 2 ، ج 1 ، 2024.

(30)جريدة اتحاد الشعب، العدد ٤٧ ،١٨تموز ١٩٥٩

(31)ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 488 .

(32)اتحاد الشعب ، بغداد ، العدد 161 ، 3 اب 1959

(33)جريدة الوقائع العراقية، بغداد ، العدد 225 ، 9 ايلول 1959

(34)جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٣٤٢ ،١٦ كانون الاول عام١٩٥٠

(35)علي كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، بيروت ، 1999، ص 32

(36)ثابت حبيب العاني ، الحزب الشيوعي والقوات المسلحة 1935 – 1963 ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد266، 1959 ، ص 33 ؛ أحمد عبود عبدالله ، تطور الحركة العمالية في بريطانيا 1800–1852 ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، المجلد 20 ، العدد 1 ، الجزء 1 ، 2025..

(37)عبد الفتاح علي البوتاني . التطورات السياسية الداخلية ١٤تموز ١٩٥٨الى ٨شباط ١٩٦٣،دار الزمان، بغداد، ٢٠٠٣، ص١٦٠

(38)فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، 1974 ، ص 82

(39)حنا بطاطو ، العراق، الكتاب الثاني ، الحزب الشيوعي ، ترجمة: عفيف الرزاز، منشورات مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1992 ، ص 158 .

(40)علي خيون ، ثورة 8 شباط 1963 في العراق (الصراعات والتحولات) ، بغداد ، 1990 ، ص 33 .

(41) احمد فوزي ، قصة عبد الكريم قاسم كاملة ، الشركة العامة للطباعة ، القاهرة ، 1963 ،ص 160

(42) محمود الدرة ، أحاديث مع ناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف ، دراسات عربية ، نيسان ، 1966 ، ص 46

(43)سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج 2 ، ص 101

(44)مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص 188

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

(45)الوقائع العراقية ، العدد 283 2 كانون الثاني 1960.

قائمة المصادر:

الكتب العربية والمعربة:

1. احمد فوزي ، قصة عبد الكريم قاسم كاملة ، الشركة العامة للطباعة ، القاهرة ، 1963
2. انوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 .
3. ثابت حبيب العاني ، الحزب الشيوعي والقوات المسلحة 1935 – 1963 ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد266، 1959

4. جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤تموز اسرارها واحداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠
5. جاسم كاظم العزاوي ، ثورة 14 تموز ، اسرارها ، احداثها ، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم ، بغداد ، 1990
6. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسة في العراق من ١٩٥٣_١٩٥٨،دار المعارف للنشر والتوزيع،بغداد،١٩٩٩
7. جواد كاظم البيضاني موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية 1958 – 1968 ، دار العباد للطباعة ، بغداد ، 2004
8. حنا بطاطو ، العراق، الكتاب الثاني ، الحزب الشيوعي ، ترجمة: عفيف الرزاز، منشورات مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1992.
9. سمير عبد الكريم ،اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج٢،ط١،دار المرصاد، بيروت، ١٩٨٦
10. شيلي العيسمي ، ملحق محاضرات من تاريخ الحزب – محاضرات لفيف في مدرسة الاعداد الحزبي ، بغداد ،1971 .
11. صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، بيروت ، 1993
12. عبد الفتاح على البوتاني . التطورات السياسية الداخلية ١٤تموز ١٩٥٨الى ٨شباط ١٩٦٣،دار الزمان، بغداد، ٢٠٠٣
13. عزيز الحاج ، مع الاعوام . من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 1969 ، بيروت 1981
14. على كريم سعيد ، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم ، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، بيروت ، 1999
15. علي خيون ، ثورة 8 شباط 1963 في العراق (الصراعات والتحولات) ، بغداد ، 1990 .
16. فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، 1974
17. مجيد خدوري ،العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٩٦٦
18. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٣

19. محمد محسن الجابري ، الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963 ، دار المرتضى ، ط 1 ، بغداد ، 2007.
20. محمود الدرة ، أحاديث مع ناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف ، دراسات عربية ، نيسان ، 1966
21. وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد ، 1989

الرسائل والاطاريح:

1. قابل محسن كاظم ،الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨_١٩٦٨،اطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة سانت كلمنت، ٢٠١١،
2. سنان صادق حسين الزبيدي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق 1958 – 1963 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 2005 .
3. قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1978 .

المجلات:

1. أحمد عبود عبدالله ، تطور الحركة العمالية في بريطانيا 1800–1852 ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، المجلد 20 ، العدد 1 ، الجزء 1 ، 2025.
2. أديب صالح عبد و رسل ابراهيم محمود ، الحرب العالمية الاولى وتداعياتها على الدولة العثمانية 1914 – 1920 ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد 19 ، العدد 2 ، ج 1 ، 2024.
3. دلال منال نوري ، هنود الجيش البريطاني في العراق ودورهم العسكري في حصار الكوت (1914 – 1016) ، مجلة مداد الآداب ، مجلد 15 ، عدد 39 ، 2025 .
4. طالب عبد الغني جار الله ، اثر مشاريع الدولة العثمانية في البلدان العربية على العلاقات العثمانية – الالمانية 1761 – 1896 ، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية ، العدد 6 ، الجزء 1 ، تشرين الثاني 2024 .

الصحف:

1. الوقائع العراقية ، العدد 283 2 كانون الثاني 1960

2. جريدة البلاد، بغداد ،العدد٢٣٤، ٥تموز، ١٩٥٩
3. جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد 202 ، 27 تموز 1959
4. جريدة اتحاد الشعب ، بغداد ، 10 تموز 1959
5. جريدة اتحاد الشعب، العدد ٤٧ ،١٨تموز ١٩٥٩
6. جريدة اتحاد الشعب، العدد٢٤٩، ١٤ تموز ١٩٧٤
7. جريدة اتحاد الشعب ، بغداد ، العدد 142 ، 17 تموز ، 1960
8. جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العدد 147 ، 18
9. جريدة طريق الشعب ، بغداد ، العدد 52 ، 14 تموز 2004
10. جريدة اتحاد الشعب ، العدد 249 ، 14 تموز 1974 ، ص 4 .
11. جريدة اتحاد الشعب، العدد٩٩، ٢٣مايس ١٩٥٩
12. جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٢٠٢ ،٢٧تموز ١٩٥٩
13. جريدة الإنسانية ، بغداد ، العدد 17 مايس 1959
14. اتحاد الشعب ، بغداد ، العدد 161 ، 3 اب 1959
15. جريدة الوقائع العراقية، بغداد ، العدد 225 ، 9 ايلول 1959
16. جريدة اتحاد الشعب، بغداد، العدد ٣٤٢ ،١٦ كانون الاول عام١٩٥٠.